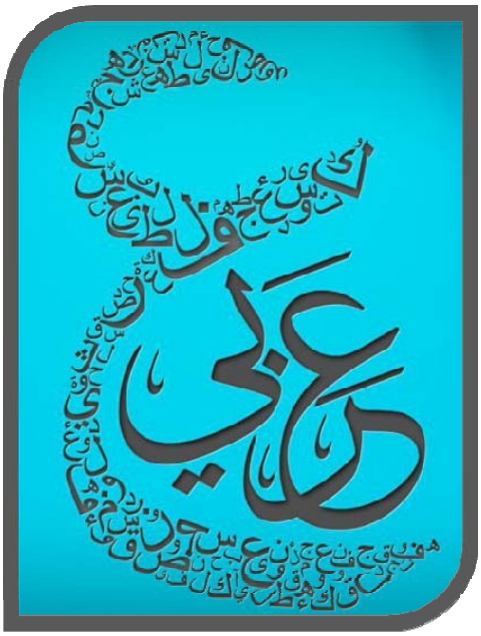

نظرية الفونيم وتطبيقاتها على العربية
رؤية تاريخية

د. محمد أحمد سامي أبو عيد

أستاذ مشارك في اللغويات التطبيقية
كلية إربد الجامعية
جامعة البلقاء – المملكة الأردنية الهاشمية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد أحمد سامي أبو عيد، نظرية الفونيم وتطبيقاتها على العربية: رؤية تاريخية.- دورية كان التاريخية.- العدد الثالث والعشرون؛ مارس ٢٠١٤. ص ٧٦ – ٨٢.

www.kanhistorique.org

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّص

عرضت هذه الدراسة لنظرية الفونيم اللغوية وتطبيقاتها على العربية، وفق رؤية تاريخية تطورية، فعرضت للنظرية بوجهها التقليدي، ومن ثَمَّ، عرضت لما آلت إليه النظرية من تطور إلى التحليل البروسودي، أو إلى تطور تمثل بنظرية الملامح التمييزية، وأتت على ذلك، كله بأمثلة من العربية. وكانت الدراسة خلصت إلى أن نظرية الفونيم ما زالت هي الأساس لأي تحليل صوتي، فهي لم تتجاوز، وما جاء بعدها من طروحات ليس إلا امتدادًا علميًا لها، ولم يلغها.

مُقَدِّمَة

هذه الدراسة عرضٌ لنظرية الفونيم اللغوية، من وجهة نظر تاريخية؛ والرؤية التاريخية، ثمة، هي ما تحفز الدراسة على تتبع النظرية، من جهة نشأتها وتطورها، والمآلات التي آلت إليها؛ حتى أضحت، وفق ما يزعم البعض، جزءًا من تاريخ علم اللغة، لا من حاضره، وبذلك، سيحفل البحث بأمثلة وافرة تؤشر على تطبيقات النظرية، عبر أطوارها المختلفة، على العربية، ولعل تلك الأمثلة، هي ما يؤسس لشرعية الدراسة؛ إذ هي تتخالف بها مع دراسات أخرى لم تُعنَ، كثيرًا، بتطبيقات النظرية، ضمن منظور تاريخي، بل إن تلك الدراسات راحت تعنى بالجانب النظري على حساب التطبيقي، وهي في كثير من تطبيقاتها أتت بأمثلة من الإنجليزية واللغات الأجنبية بدلاً من العربية.

(١) الفونيم: (إشكالية المصطلح)

يُنظر للفونيم بوصفه أحد أظهر المصطلحات العلمية الناجزة في الدرس اللساني المعاصر، وعلى ذلك، فقد وفد المصطلح للثقافة العربية المعاصرة بوفود الثقافة اللسانية الحديثة، ومن ثَمَّ، أصاب المصطلح ما أصاب غيره، من تعدد في المصطلحات المؤشرة على ذات المفهوم. وبذلك، فليس الفونيم هو المصطلح الوحيد المتداول في هذا السياق، بل ثمة مصطلحات أخرى، من مثل: الفونيمة (الخولي، ١٩٩٠، ص٥٩) والصوت المجرد (الخولي، ١٩٩٠، ص٥٩) والصوتيم (الخولي، ١٩٩٠، ص٥٩) والصوت اللغوي (أبو الهيجاء، ٢٠٠٦، ص١) والوحدة الصوتية (إيلوار، ١٩٨٠، ص٨٧) والصُوتة (الهاشمي، ١٩٨٦، ص١١٨).

وكانت الدراسة انحازت للمصطلح "الفونيم"، بوصفه المصطلح الأكثر دقة في الميدان، لتطابقه مع المصطلح الأجنبي، ومن ثَمَّ، لدقة دلالته على المفهوم، والدراسة بذلك تتجنب ما يمكن أن يتعرض له المصطلح من فوضى مفهومية، في حال تبنت أحد المصطلحات سالفة الذكر، إذ هي مصطلحات غير قارة، لم يجرِ اتفاق بشأنها، بعد. إن ما تجدر الإشارة إليه، ثمة أن حالة التعدد في المصطلحات المؤشرة على مفهوم واحد، ليست ظاهرة موفقة، بل هي ظاهرة مقلقة، تعيق الدارس وتربكه؛ وعلى ذلك، تنشد الدراسة من الباحثين التصدي لتلك الحالة؛ بتوحيد المصطلح العلمي وتعميمه في المحافل اللغوية، كافة.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية

ISSN: 2090 – 0449

(٢) الفونيم: (نشأة الفكرة)

ترتبط نشأة الفونيم، فكرة، بنشأة الأبجدية الأولى (عمر، ١٩٨٥، ص١٤١)، فبغض النظر عن أن النشأة الأولى كانت سامية أم يونانية؛ فينيقية أم أوجاريتية، فقد اختار الواضع الأول للأبجدية تمثيلاً كتابيًا واحدًا للصوت اللغوي، وغَضَّ الطرف عن تلك التنوعات اللانهائية لذلك الصوت، بوصف تلك التنوعات لا تضعنا إزاء صوت آخر جديد، من الوجهة الوظيفية والدلالية؛ فالصوت العربي "س" مُثِّل بالعلامة الكتابية "س"، مع تنبه الواضع إلى أن الصوت، ومن الناحية النطقية، قد يظهر سينًا خالصة، كما في "سماء" وقد يظهر "صادًا"، كما في "بسطة"، وقد يظهر "زايًا"، كما في "أسدل". هذا، وتتفاوت الكتابات الأبجدية في طرائق تمثيلها للأصوات، فالأبجدية الإغريقية تمثل كل صوت بعلامة كتابية مستقلة، وكذلك صنعت الأبجدية اللاتينية، أما الأبجديات السامية، فشقت طريقًا مغايرًا بتمثيلها للأصوات الصوامت دون الصوائت (عمر، ١٩٨٥، ص١٤١). وعلى أية حال، وبغض النظر عن ذلك التنوع في تمثيل الأبجديات للأصوات، فإن ما اتفقت عليه تلك الكتابات، أنها مثلت الصوت، بوصفه وحدة تجريدية وذهنية ووظيفية، وغضت الطرف عن تلك التنوعات غير الوظيفية وغير الدلالية. وعلى ذلك، تكون النشأة الأولى لفكرة الفونيم وثيقة الصلة بنشأة الفكرة الأبجدية.

(٣) الفونيم: (نشأة المصطلح والتنظير له)

يتفق اللسانيون على أن بودوان دي كورتيني هو المكتشف للطبيعة اللغوية للفونيم، إذ هو أول مَنْ نظّر للوظائف التمييزية للأصوات اللغوية، وكان ذلك التنظير أفضى لنتائج كبرى؛ فقد ميز كرفيزسكي، تلميذ كورتيني، بين الفونيم وتجسيد الفونيم، ونشر بحثًا في ذلك سنة ١٨٨٠م، فضّل فيه أن نستخدم المصطلح "فونيم" بديلاً عن "الوحدة الصوتية" (مونان، د.ت.، ص٣٠)، وإذا كان اللسانيون اتفقوا على المنظر الأول للطبيعة اللغوية للفونيم، فإنهم اختلفوا في أول مَنْ استعمل المصطلح، فالمعجم الفرنسي يشير إلى أن الظهور الأول للمصطلح "فونيم" كان في العام ١٨٧٣م. وذلك في أدبيات النحو الفرنسي، وهي ذات الفترة، التي ظهر فيها سوسير، وعلى ذلك، فإن بعض الدارسين يجعلون سوسير أول مَنْ استخدم المصطلح (شاهين، ١٩٩٣، ص١١٦).

ويرى آخرون أنَّ (Defrich Desgainetts) هو أول مَنْ استخدم المصطلح، وذلك في اجتماع عقدته الجمعية اللغوية الفرنسية سنة ١٨٧٣م. وهم يجعلون لويس هافيت ثاني مَنْ استخدم المصطلح، ومنه انتقل إلى سوسير (عمر، ١٩٨٥، ص١٤٢)، إنَّ ما يمكن أن يُستخلص من مجمل هذه التخالفات، وبغض الطرف عن الأسماء، أن المصطلح "فونيم" لم يظهر قبل العقد الثامن من القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك التاريخ شرع المصطلح بالانتشار في أرجاء الدرس اللساني المعاصر. فقد طرحه البروفسور (Serba)، من مدرسة لننجراد اللغوية على مدرسة لندن اللغوية في العام ١٩١١م. وعُرف في إنجلترا في العام نفسه، وكان دانيال جونز استخدم المصطلح للمرة الأولى في محاضرة له ألقاها في العام ١٩١٧م (عمر، ١٩٨٥، ص١٤٣). وفي الضفة الأخرى من العالم كان إدوارد سابير أول لساني أمريكي يهتم بالمصطلح "فونيم"، فقد ألمح إليه في كتاب نشره سنة ١٩٢١م. بعنوان اللغة، في حين ظهر الأساس الفونيمي عنده، في بحث له نشره سنة ١٩٣٣م. وفي العام ذاته، ظهر الاهتمام الأكبر بالنظرية على يد بلومفيلد، وذلك في كتابه "اللغة" (عمر، ١٩٨٥، ص١٤٣).

(٤) الفونيم: (مفهومًا)

تنظر الدراسة لمصطلح الفونيم بوصفه أحد أكثر المصطلحات اللسانية جلبًا للإشكالات المفهومية، إذ لم يتفق الدارسون، بعد، على مفهوم واحد بعينه لذاك المصطلح، ويعود ذلك لاختلاف هؤلاء الدارسين في تحديد الأساس الذي يمكن لمفهوم الفونيم أن ينبني عليه، ولعل من جملة الأسس المقترحة: الأساس السمعي والأساس النطقي والأساس الوظيفي والأساس النفسي (مونان، د.ت.، ص٨٣)، وعلى ذلك، تعرض الدراسة في قابل من السطور لعدد من تلك المفاهيم، وفق ما طرحه عدد من كبار* اللسانيين.

١/٤- مفهوم الفونيم عند سوسير:

يكشف سوسير عن مفهومه للفونيم في إطار تكلمه عن التخالف بين اللغة والكلام، فإذا كانت اللغة نظامًا ذهنيًا من القواعد يُختزن في الذاكرة الجمعية للأمة، وكان الكلام تجسيدًا ماديًا فرديًا لذاك النظام، فإن الفونيم يعود للغة لا للكلام، إذ هو ليس مرتبطًا بالحدث النطقي أو العضوي، بل هو قيمة ذهنية للصوت، أما الصوت فهو المجسد لتلك القيمة أو هو مجسد للفونيم (حنا، ١٩٩١، ص١١). وفق هذا المفهوم، فإننا وفي سبيل أن نحصر الفونيمات في لغة محددة، ينبغي لنا أن نحلل عددًا كافيًا من السلاسل النطقية، ومن ثَمَّ، نصنف الأصوات الفونيمات في تلك السلاسل، بتجاهل كل ما ليس له أهمية سمعية من الخصائص الصوتية (سوسير، ١٩٨٥، ص٧٧)، مع التنبه إلى أن الأهمية السمعية، هنا، لا تؤشر إلا على تلك الخصائص المميزة، دلاليًا، لصوت دون آخر.

٢/٤- مفهوم الفونيم عند تروبتسكوي:

يحدد تروبتسكوي الفونيمات استنادًا إلى مبدأ التفاضل*، والتفاضل، هنا، ليس إلا ذاك التخالف بين الوحدات الصوتية

(*) يقع اختيار الدراسة لهؤلاء اللسانيين، بناءً على تزعم كل واحدٍ منهم لأحدى المدارس اللسانية المعروفة، فسوسير شيخ البنيوية الأوروبية، وتروبتسكوي زعيم من زعماء المدرسة الوظيفية، وكذلك، فإن بالمر يتزعم الاتجاه التجريدي في النظر للفونيم، وأما دانيال جونز، فيتربع على عرش الصوتيات المعاصرة، وعليه، تكون الدراسة عرضت لأظهر الاتجاهات في النظر للفونيم، بعرض طروحات شيوخها.

(*) استخدم الدارس مصطلح التفاضل بديلاً عن المصطلحات الأخرى من مثل: التخالف أو الفروق أو الخلاف، مع الإشارة إلى أن هذا الاستخدام الخاص بالدراسة مستمد من المصطلح الرياضي Deferntial.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(زكريا، ١٩٨٣، ص٢٣٩)، أو قل هو تخالف يقوم بوظيفة. وبهذا المعنى، فالفونيم ليس له قيمة في حد ذاته، بل هو يستمد قيمته من علاقاته بغيره من الفونيمات، ولعل فكرة التخالف أو التفاضل، هنا، ليست وليدة أفكار تروبتسكوي، بل هي امتداد لذاك الإرث السوسيري، وهو إرث ينص على أن ليس في اللغة، إلا التخالف (فابر، ١٩٩٢، ص١٠٥). وعلى سبيل التمثيل لما قاله تروبتسكوي، فإن الوحدة الصوتية (الدال) في "دَلَّ" ليس لها قيمة في ذاتها، بل إن قيمتها تتأتى من تفاضلها مع بقية الوحدات الصوتية في الكلمات المناظرة، من مثل: "ضَلَّ" و"ظَلَّ" و"ذَلَّ" و"طَلَّ"، وعليه، يصبح الفونيم، وفق تروبتسكوي ومدرسة براغ، ليس إلا قيمة للتفاضل، فما يميز الدال أنها ليست الضاد، وليست الظاء وليست الذال وليست الطاء.

ويمكن القول؛ إن تروبتسكوي هو من شكّل مفهوم الفونيم، بوصفه مفهومًا وظيفيًا، إنه، أي الفونيم، الوحدة الفونولوجية التي لا تقبل في لغة ما التحليل إلى وحدات فونولوجية وظيفية أكثر صغرًا (مونان، د.ت.، ص١٠٤)، فإذا ما نظرنا في الكلمات العربية المتتالية: سال، قال، حال...، وجدنا أن اختلاف الصامت الأول في كل منها هو ما أحدث أثراً في المعنى، وهو أثر يتلمسه الناطق اللغوي. والفونيم، وفق تروبتسكوي، لا يُجَسَّد، أي إنه لا ينطق، ولا يسمع، بل هو صورة مجردة غير مادية، لا يحتفظ بأي من خصائص الصوت إلا بما يجعله يترك أثرًا سيكولوجيًا مشتركًا لدى جمهور المتلقين (مونان، د.ت.، ص٣١). ولما كان تروبتسكوي جعل الفونيم يقوم على أساس وظيفي، فإنه جعل لذلك الأساس قواعد، هي (غازي، ١٩٨٥، ص١٤٧):

- إذا كان الصوتان ينتميان للغة واحدة، وكان من الممكن أن يحل أحدهما مكان الآخر، دون أن يحدث ذلك اختلافاً في المعنى، فإن هذين الصوتين ينتميان لفونيم واحد.
- إذا كان الصوتان ينتميان للغة واحدة، ولا يمكن أن يحل أحدهما مكان الآخر دون أن يحدث ذلك اختلافاً في المعنى، فإن هذين الصوتين ينتميان لفونيمين مختلفين.

وعلى سبيل التمثيل، فإن الصوتين "ض" و"ظ" في بعض العاميات العربية، ومنها العامية الأردنية، لا ينتميان إلا لفونيم واحد، هو فونيم "الضاد"، كما في: "ضرب"، و"ضلّ" و"ضوء"؛ فسواء في ذلك، أنطقت الضاد في "ضلّ" ضادًا أو ظاءً، فإن المعنى لا يتغير، وكذلك الحال في بقية الكلمات، وهذا، لا شك، يشير إلى جانب من الاختلافات بين الفصحى والعاميات في النظام الفونولوجي (الصوتي). من جهة أخرى؛ فإن حلول الضاد مكان الظاء في كثير من مواقع العربية الفصحى يحدث أثرًا في المعنى، وذلك ما يكشف عنه زوجا الكلمات الآتية: (ظلّ، وضلّ) و(ضنّ وظنّ)، وعلى ذلك، فالصوتان (ض) و(ظ) ينتميان لفونيم واحد في العامية الأردنية، في حين، ينتمي كل واحد منهما لفونيم مختلف على مستوى الفصحى.

٣/٤- الفونيم عند دانيال جونز (Jones):

شدَّد جونز (Jones) في المراحل الأولى من عرضه لنظرية الفونيم على المفهوم الفيزيائي المادي للوحدة الصوتية، مقصيًا، بذلك، كل المفاهيم التجريدية والنفسية والوظيفية، وكان جونز عرّف الفونيم بأنه: أسرة من الأصوات في لغة معينة تتشابه في الخصائص العضوية والنطقية والسمعية، وتستعمل على نحو لا يسمح باختلاف المعنى، إن حل أحد هذه الأصوات مكان الآخر (شاهين، ١٩٩٣، ص١٣٣).

٤/٤- الفونيم عند بالمر (Palmer):

يرى بالمر (Palmer) أن الفونيم يستقل، كليًا، عن الخصائص الصوتية المرتبطة به، وعليه، فالفونيم وحدة تجريدية؛ وقد اشترك مع بالمر في نظرته تلك عدد من كبار اللغويين، من مثل: (Jimbo) وجونز في آخر طور من أطوار صياغته لنظريته حول الفونيم، وكذلك فعل توادول، إذ هو يقول: "الفونيم كاللغة تجريد، ولكنه يملك بعض الوجود (شاهين، ١٩٩٣، ص١٣٧)". على أية حال؛ وكما يتضح من النقاش، أعلاه، فإن تعريفات كثيرة قدمت في شرح مفهوم الفونيم، وهي تعريفات اختلفت في تحديد المفهوم، وفق الاختلاف في تحديد الأساس المنطلق منه. إن هذه التعريفات، وإن اختلفت في تحديد مفهوم الفونيم، فإنها تتفق، جميعًا، على أنه أي الفونيم، لا يتحقق بنفسه، بل بأفراده (عمر، ١٩٨٥، ص١٦٧)، من جهة أخرى، فإنه ليس ثمة من تحديد واحد لمفهوم الفونيم لا يمكن أن يقبل النقد، هذا، بالإشارة إلى أن حجم الاختلاف في تحديد مفهوم الفونيم لا يقتصر على كونه اختلافًا بين المدارس اللغوية، بل هو اختلاف يقع على مستوى المدرسة الواحدة، لا بل ويقع على مستوى الباحث الواحد، عبر أطواره الفكرية المختلفة، كما فعل دانيال جونز في تحوله من المادي إلى التجريدي.

(٥) الفونيم والألوفون والفون

إذا كان الفونيم أسرة أو مجموعة أو وحدة صوتية تجمع متعددات، فإن المتعددات هي الألوفونات (عمر، ١٩٨٥، ص١٥٥)، ويعرّف الألوفون على أنه: "كل مظهر مادي مختلف للفونيم"، وتتحدد قيمة كل ألوفون من جهتين: (انتماؤه إلى فونيم معين - تحديد السياق الصوتي الذي يظهر فيه). ويرى بولنجر (Bolinger) أن اللغوي يتعرف إلى الألوفونات بوقوفه، أولاً، على الأصوات المفردة، وثانيًا؛ بتوزيعه لهذه الأصوات على الفونيمات، إذ ينسب كل صوت لفونيم معين (عمر، ١٩٨٥، ص١٥٥)؛ فيكون الألوفون. وكان جونز أطلق على هذه الألوفونات تسميات عدة، منها: العضو والألوفون والتنوع المشروط، على أن أحد هذه الأعضاء أكثر أهمية من غيره، إذ هو الأكثر ظهورًا، والأكثر استعمالاً، وهو بذلك، ينظر إليه على أنه العضو الأساسي، أو هو معيار الفونيم، أما الأعضاء الأخرون، فهم أعضاء مساعدون أو ألوفونات مساعدة، أو تنوعات فرع فونيمية (غازي، ١٩٨٥، ص١٥٠).

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

وعلى سبيل التمثيل، فإن الفونيم العربي /س/، يظهر في السياقات الصوتية على هيئات مختلفة، فهو إما أن يظهر سينًا خالصة، كما في أسفر، أو زايًا، كما في أسدل، أو صادًا، كما في يسطع، وعلى ذلك، فالسين [س] والزاي [ز] والصاد [ص] في هذه الأنساق ليست إلا تنوعات صوتية مشروطة أو ألوفونات لفونيم السين/س/*، مع التنبه، هنا، إلى أن ألوفون السين في أسفر [س] هو الألوفون الرئيس أو العضو الأساسي، في حين إن الألوفونات الأخرى [ز] و[ص] ليست إلا أعضاء مساندة. على أية حال؛ فإن عدد الأصوات المجسدة للفونيم الواحد أكثر من أن تحصى، فالصوت الواحد يختلف نطقه باختلاف الناطق، فللرجل نطق، وللمرأة نطق، وللطفل نطق آخر، والناطق نفسه إذا ما نطق الصوت الواحد أكثر من مرة، فإنه في كل مرة يأتي بصوت جديد، والجوار الصوتي يجعل الصوت ذاته في كل مرة صوتًا آخر (مونان، د.ت.، ص٨٨).

فالتاء، نطقًا، تختلف باختلاف الناطق، فيما إذا كان رجلاً أو امرأة أو طفلاً، وهي بعد الصوت المفخم أو قبله، ليست كما هي في سياق من الترقيق، فالتاء في اصطبر، نطقت وكتبت طاء، في حين تبقى تاءً من الناحية الفونولوجية، والطاء، هنا، ليست إلا ألوفونًا لفونيم التاء، لكن جوارًا صوتيًا من التفخيم جعل التاء، هنا، طاء، أما التاء في اكتسب، فهي تاء مرققة، وفق سياقها الصوتي، أيضًا، ويمكن لنا أن نقول أننا في كل نطق للتاء، إنما نحن ننطق بتاء جديدة. إن أي فوارق بين صوتين، ومهما كانت ضئيلة، قد تستثمر في لغة ما لتجعلنا إزاء صوتين مختلفين ينتمي كل منهما لفونيم مستقل، في حين إن بعض اللغات قد تهمل فوارق كثيرة، وإن عظمت (مونان، د.ت.، ص٩٠). فالتفخيم، وحده، هو ما يفرق الضاد عن الدال، والطاء عن التاء، والظاء عن الذال، والصاد عن السين، ورغم ذلك، فإن العربية تستثمر هذا الفارق الوحيد في ابتكار أصوات جديدة، فتجعل الضاد فونيمًا يختلف عن الدال، والطاء فونيمًا آخر غير التاء، والظاء فونيمًا آخر غير الذال، والصاد فونيمًا يختلف عن السين.

وفي المقابل من ذلك، فإننا نجد الإنجليزية تهمل ذلك الفرق، فتجعل الضاد والدال صوتًا واحدًا، والطاء والتاء، كذلك، تعدهما صوتًا واحدًا، وكذلك، يجري الأمر في الظاء والذال والصاد والسين، في حين تستثمر فروقًا أخرى تهملها العربية، كما في الفرق بين الباء المجهورة والباء المهموسة في: (Parking)، و (Barking). والراء واللام هما صوت واحد في اليابانية، وعلى ذلك يجد اليابانيون صعوبة في التفريق بين الصوتين في لغات تفرق بينهما (حجازي، ١٩٧٨، ص٤٢)، من مثل العربية. وعلى ذلك، فالألوفون هو الصوت المنطوق بعد أن ننسبه لنظام لغوي معين، وبعد أن ننسبه بالتبعية لفونيم محدد هو الآخر، أما الصوت قبل أن ينسب لفونيم معين في لغة محددة فهو الفون (شاهين، ١٩٩٣، ص١١٥).

وعلى سبيل التمثيل، فإن صوت الكاف (ك) ينظر إليه على أنه فون قبل نسبته إلى نظام لغوي معين، فالتكلم على الكاف الفون هو تكلم على كاف فيزيائية مادية لا تختص بلغة، فهي ليست كافًا عربية أو إنجليزية، أو فصيحة أو عامية. أما إذا نسبت الكاف لنسق محدد، فنحن، هنا، إزاء الكاف الألوفون، فالكاف الفصيحة في "كال"، هي ألوفون لفونيم الكاف، في حين، إن الكاف في "كال"، وعلى مستوى العامية الفلسطينية، هي ألوفون لفونيم "القاف"، إذ هي ليست إلا تنوعًا لذاك الفونيم.

(٦) تطور النظرية الفونيمية

تُعَد نظرية الفونيم واحدة من أظهر النظريات اللغوية المثيرة للاختلاف؛ يقول روبنز: "كمية كبيرة من المداد قد استخدمت في الجدال حول نظرية الفونيم" (عمر، ١٩٨٥، ص١٣٩). ومن هنا، توزع اللغويون في نظرهم للفونيم على محاور متعددة، لعل أهمها:

١/٦- محور المدافعين عن النظرية:

قال كرامسكي: "إن اكتشاف الفونيم يُعَد واحدًا من أهم الإنجازات التي حققها علم اللغة"، وأردف قائلاً: "إن ذلك يعادل اكتشاف الطاقة النووية، لأن هذا الكشف في مجال علم اللغة أدى إلى ثورة في التفكير اللغوي، كما أدى اكتشاف الطاقة النووية إلى ثورة في العلوم التقنية"، وكان دانيال جونز في طليعة من تبنى النظرية، وحاول جلب الشيوع لها، سواء في ذلك أكان على مستوى تدريسه أو كتاباته (عمر، ١٩٨٥، ص١٣٩).

٢/٦- محور الرافضين للنظرية:

كانت مدرسة لندن اللغوية بزعامة جون فيرث أظهر من رفض النظرية وتصدى لها، فقد أعلن فيرث سنة ١٩٥٧ أن الناس قد أخذوا كفايتهم من التحليل الفونيمي ومن التحليل الفونولوجي التجزيئي، وتنبأ بأن ما سيتلوا من سنوات سيكون حافلاً بالتركيب بدل التحليل (عمر، ١٩٨٥، ص١٤٠). ويرى فيرث أننا لا نعثر على أي وحدة صوتية أو جزء وحدة، يمكن لها أن تسمى "فونيم"، وعليه، راح فيرث يستخدم مصطلح (Sound) "الصوت"، بديلاً عن الفونيم (عمر، ١٩٨٥، ص١٤٠). أما ديفيد أبركرومبي، فينص على أن نظرية الفونيم توقع الناس في الفوضى والاضطراب، إذ تجعلهم يظنون أن الكلام ينتج على هيئة جزيئات صوتية منفصلة، وهو ما لا يحدث على أرض الواقع اللغوي (عمر، ١٩٨٥، ص١٤٠). وبعبارة أخرى، فإن ثمة من رفض القول بنظرية الفونيم، أو هو رفض الاستمرار بالقول بها، بوصفها نظرية قديمة تجاوزها الزمن، وتجاوزتها المعطيات التحليلية المعاصرة، وعليه، أضحت النظرية جزءًا من تاريخ علم اللغة، لا من حاضره.

إن هذا الخلاف جعل الناس يُصَنِّفون على أنهم إما فونيميين أو لا فونيميين، أما الفونيميون فتصلبوا في نظرهم للفونيم، فجعلوه واحدًا لا ينقسم إلى أصغر منه، يقول اللساني الروسي "Silorov":

(*) يعتمد الأصواتيون المعاصرون العلامة: / /، للإشارة للفونيم، في حين تكون العلامة: [ ] للإشارة إلى الألوفون.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

"إذا نحن تحدثنا عن الفونيم رمزًا، فإن الفونيم ليس فقط غير منقسم إلى وحدات صغرى، ولكنه لا يحلل إلى عناصره الأكوستيكية، إنه مجموع كلي وكيفية غير قابلة للانقسام (عمر، ١٩٨٥، ص١٥٤)، ومن هنا، كان الفونيم عند هؤلاء النفر من الدارسين أصغر وحدة صوتية، وهو ما تخالف معه اللافونيميون، إذ هم في طروحاتهم تجاوزوا الفونيم إلى عوالم أكثر دقة وانقسامًا كما في الملامح التمييزية، أو أكثر سعة وتركيبًا؛ كما في التحليل البروسودي، فقدموا بديلين عن نظرية الفونيم، هما:

- نظرية الملامح التمييزية:

بخلاف ما اعتقد الفونيميون، نظر أصحاب الملامح التمييزية إلى الفونيم بوصفه وحدة صوتية قابلة لأن تنقسم إلى وحدات أصغر، هي الملامح التمييزية، ويمكن لنا أن نكشف عن تلك الملامح عن طريق بيان أوجه التشابه بين الفونيمات، ثم البحث، من بعد ذلك، عن جوانب التخالف والتي ستكون هي الملامح التمييزية (إيلوار، ١٩٨٠، ص٩٢). وعلى سبيل التمثيل، فإن الصوت "ط"، هو صوت: وقفي أسناني لثوي مهموس مفخم، والصوت "ت"، هو صوت: وقفي أسناني لثوي مهموس مرقق.

وعلى ذلك، فإن التشابهات بين الصوتين تتمثل في الملامح المتشابهة الآتية: "الوقفية، الأسنانية اللثوية، الهمس"، أما الملامح التمييزية، فليس منها إلا ملمح التفخيم، وبذلك، فإن ملمح التفخيم هو الملمح الفارق بين الطاء والتاء، وهو، أي التفخيم، الوحدة الصوتية الصغرى التي تميز، دلالياً، بين أزواج الكلمات: "طاب وتاب"، و"تمّ وطمّ"، و"طَلْ وتَلْ" و"تين وطين"، هذا، على مستوى العربية الفصحى، إذ يُستغل الملمح لإحداث فرق دلالي، أما على مستوى اللهجات، فليس بالضرورة أن يوظف الملمح لإحداث فرق في المعنى، وبهذا لا يكون الملمح تمييزياً، كما في الأزواج: "تَمِر وطَمِر" في العامية الفلسطينية و"طب وتب" و"طويل وتويل"، في لهجات المدن الشامية.

والباء "B" الإنجليزية هي صوت: وقفي شفوي مجهور مرقق، وأما الباء الأخرى "P"، فهي صوت: وقفي شفوي مهموس مرقق.

وبذلك، فإن الإنجليزية تستثمر هذا الفرق بين الصوتين في إحداث تخالف دلالي، كما في (Parking) و (Barking)، غير أن العربية لا تلتفت إلى مثل ذاك الفرق، فلا تخالف في المعنى في "سبت" سواء نطقت الباء مهموسة، وفق سياقها الصوتي، أو نطقت مجهورة. ومن ثَمَّ، فإن ملمحي الهمس والجهر في الباء هما ملمحان تمييزيان في الإنجليزية، وهما ليسا كذلك في العربية.

إن الفونيم بعد هذه النظرية لم يعد هو الوحدة الأصغر في اللغة، بل هو جماع الملامح التمييزية من جهر وهمس وتفخيم وترقيق ووقف وأنفية واحتكاك...(عمر، ١٩٨٥، ص١٥٦). وليس من تحري الدقة، وفق ما يزعم البعض، أن نطلق على هذا النمط من التحليل تسمية "التحليل الفونيمي"، ذلك أن الفونيم، هنا، ليس له مقابل حتمي واحد، إنما كل ملمح من ملامح الفونيم له مقابل، إذ هو، أي الفونيم، ليس إلا حزمة من التقابلات (عمر، ١٩٨٥، ص١٥٦).

- نظرية التحليل البروسودي:

يرى أصحاب هذه النظرية، ومعظمهم ينتسبون لمدرسة لندن اللغوية، بزعامة فيرث، أن الفونيمات أو الوحدات الصوتية تتعالق والفونيمات فوق التركيبية، أو ما يطلق عليه: "السمات التنغيمية، من شدة ولحن ونغمة" (غازي، ١٩٨٥، ص١٥٢). إن مثل هذا التعالق تقول به نظرية الفونيم التقليدية، غير أنها، أي النظرية التقليدية، تسير باتجاه أفقي من التحليل، فتجزيء الكلام إلى فونيمات تركيبية (صوامت وحركات وأشباه حركات) ثم تنظر في المستوى الآخر، أي في ما فوق التركيب، وبالطريقة الأفقية ذاتها، فتقف على التنغيم والنغمة والنبر والطول والمفصل. أما التحليل البروسودي فلا يقول إلا بالتحليل العمودي؛ إذ يربط بين فونيم أو أكثر من فونيم وما فوقه من ملامح فوق تركيبية. وعلى ذلك، فإن تجزيء اللغة إلى صوامت وحركات متتابعة، كما هو الشأن في نظرية الفونيم، ليس إلا أمرًا مصطنعًا، وفق ما يرى البروسوديون (عمر، ١٩٨٥، ص١٨٥).

إن التحليل البروسودي، وبوصفه تحليلاً بديلاً لنظرية الفونيم، إنما يتعامل مع ضربين من العناصر غير قابلين للاختصار بنموذج واحد مشترك، هذان الضربان هما: (أ) الفونيمات فوق التركيبية، (ب) الوحدات الفونيماتية. والوحدات الفونيماتية، هنا، هي الفونيمات في النظرية التقليدية (الصوامت والحركات)، وأما الفونيمات فوق التركيبية، فهي ملامح تتصل بفونيم أو أكثر(عمر، ١٩٨٥، ص١٨٥). إن البروسود، ثمة، إنما يشير إلى حالة التوحد بين ملامح، من مثل: النبر والنغمة والتنغيم والطول والمفصل، والفونيمات التركيبية. وعلى سبيل التمثيل، فإن الجملة العربية: "جاء أحمد" يمكن تحليلها باتجاهين، الاتجاه الأول فونيمي أفقي، ويقضي بكون الجملة سلسلة من الفونيمات التركيبية المتتالية (ج، ا، ء، ـَ، أ، ـَ ح، م، ـَ د)، وهي أيضًا سلسلة من الفونيمات فوق التركيبية المتتالية، من مثل: التنغيم والنبر.

أما الاتجاه الآخر، فبرسودي عامودي يربط بين الفونيم وما يقابله من ملامح فوق تركيبية من تنغيم ونبر وطول...، ويطلق على هذه الوحدة المرتبطة من الفونيم وما فوقه من ملامح اصطلاح (البروسود)، وعلى سبيل التمثيل فإن (الحاء/ ح/) في "أحمد" ترتبط مع الفونيم فوق التركيبي (النبر) في تشكل واحد أو وحدة مستقلة من الجملة يطلق عليها: البروسود: (ح َ)، وبهذا، فإن الجملة: "جاء أحمد"، لا تتكون من فونيمات وفونيمات فوق تركيبية، وإنما هي تتكون من بروسودات متوالية.

على أية حال؛ فإن النظريتين "الملامح التمييزية والتحليل البروسودي"، وبغض الطرف عن مواطن الخلاف بينهما، جعلتا نظرية الفونيم، وهي موضوع الدراسة الرئيس، لا ينظر إليها وفق البعض إلا بوصفها جزءاً من تاريخ علم الأصوات وعلم اللغة لا

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

حاضره. وهو ما لا تتفق الدراسة معه؛ إذ هي، أي نظرية الفونيم، وفي كلا التحليلين التمييزي والبروسودي، لا مناص من كونها مدخلاً طبيعياً للتحليل، ثم لا بد أن تتجاوز بالتحليل على أساس من الملامح التمييزية، أو التحليل البروسودي. وإن كانت الدراسة ترى في نظرية الملامح التمييزية امتدادًا طبيعيًا وتطويرًا علميًا للنظرية الفونيمية، وهو، أي ذلك التطوير، يجعل التحليل الفونولوجي "الصوتي" يمر بمرحلتين:

- المدخل للتحليل، ولا مناص فيه من أن يكون فونيمياً، يقوم على حالة من التعرف إلى الفونيمات الخاصة بنظام لغوي محدد، وما يجسّد تلك الفونيمات من ألوفونات.
- التحليل المعمَّق، ويقوم على أن يُجزّئ الفونيم إلى وحدات أصغر، هي الملامح التمييزية.

وعلى ذلك؛ فإن الملامح التمييزية ليست كالتحليل البروسودي، فالتحليل البروسودي يتجاهل عناصر لغوية حقيقة من مثل: الملامح: الجهر والهمس والتفخيم والترقيق، وهو بذلك يشكل نهجًا مغايرًا للملامح التمييزية، وهو نهج مغاير لنظرية الفونيم، إذ هو يسير بالتحليل بطريقة عمودية لا أفقية. إن التحليل الصوتي، وفق الملامح التمييزية، ليست نقضًا للفونيم، ولكنه تجزيء له، بالتعرف إلى وحدات أصغر منه لا تلغيه، وإنما تعده مدخلاً للتعرف إليها، كما لا يلغي الفونيم نفسه المورفيم، وكذلك فإن المورفيم لا يلغي التركيب. وعليه، فإن الدراسة ترى، وفق رؤيتها التاريخية النظرية، أن النظرية الفونيمية التقليدية لم تنتهِ، بل تحولت من كونها النظرية الأصلح والأحدث للتحليل الصوتي، إلى كونها النظرية المدخل لتحليل الأصوات، وسواء في ذلك، أكان التحليل بروسوديًا أم تمييزيًا.

وعلى ذلك؛ فإن الدارس للعربية لا يمكنه أن يفرز مجموعة الملامح التمييزية العربية المغيرة للمعنى وغير المغيرة له، دون أن يأخذ، بعين الاعتبار، ما انتهت إليه النظرية الفونيمية التقليدية من تصنيف للأصوات العربية على محاور الفونيمات والألوفونات. وكرة أخرى، فإن الدارس، وقبل ولوجه للتحليل التمييزي، لا مناص له من أن يحدد فيما إذا كان الصوتان "ق" و"ك" ألوفونين لفونيم واحد، كما في العامية الفلسطينية في: "قال" و"كال"، أو هما ألوفونان لفونيمين مستقلين كما يجري الأمر في ذات الكلمتين في الفصحى. وعليه؛ فإن ذلك ليؤكد أن نظرية الفونيم التقليدية، وهي قطب الرحى، في هذه الدراسة، ما زالت هي المدخل الطبيعي لأي تحليل علمي صوتي للعربية ولغيرها من اللغات، ونظريتا التحليل البروسودي والملامح التمييزية هما تطوير وتجويد للنظرية لا تطور عنها، لاغٍ لها، وعلى وجه التعيين، فإن نظرية الملامح التمييزية، ما هي إلا شرح وتفصيل للقول في نظرية الفونيم.

خاتمة

تمتاز هذه الدراسة بالتركيز على تطبيقات النظرية الفونيمية وما بعدها على العربية، فهي تحاول أن تأتي، أي الدراسة، مدججة بالأمثلة والتطبيق، بخلاف كثير ممن درسوا الفونيم، وركزوا على الجانب النظري، وحين جاؤوا بالأمثلة، جاؤوا بها من لغات أخرى، كالإنجليزية والفرنسية. وهي تحاول أن تثبت أن نظرية الفونيم، وبرغم أن البعض يعدها جزءًا من تاريخ علم اللغة، لا حاضره، إلا أنها لا زالت أساسًا للتحليل التمييزي أو البروسودي، فبالتقابل مع الانقسامات الكيميائية: المادة، الجزيئات، الذرات، وبالتقابل مع انقسامات الذرات إلى: الإلكترونات والبروتونات والنيوترونات، نقول: إنه إذا كانت (الإلكترونات والبروتونات والنيوترونات) لا يمكن أن تفهم إلا من خلال فهمنا للذرات، فكذلك الأمر في الملامح التمييزية، إذ هي ليست بديلاً عن الفونيم، بل هي إضافة لعنصر جديد أصغر من الفونيم هو (الملمح)، لكنه، أي، الملمح، ليس إلغاءً للفونيم، بل إعادة قراءة وفهم له، فالفونيم وحدة ثابتة لا يمكن تجاوزها، بل يمكن القول بإمكانية انقسامها، فحسب، والتحليل الصوتي لا يمكن أن يقوم دون الفونيم، فهو الأساس لكلا التحليلين التمييزي أو البروسودي.

إن أي تحليل صوتي لا يمكن أن يبدأ من الملمح بل من الفونيم، لأننا يجب أن نحدد فيما إذا كنا إزاء أصوات هي ألوفونات لفونيم واحد، أو هي ألوفونات لفونيمات مختلفة، وعلى سبيل التمثيل فإن الهمزة [ء] في "آل" في الفصحى هي ألوفون لفونيم الهمزة /ء/، في حين هي في بعض لهجات المدن العربية ألوفون لفونيم القاف في: "قال". وعلى ذلك، لا يمكن إلا أن نبدأ من الفونيم، ولا يمكن أن نرى الفونيم إلا أساسًا لكل أنماط التحليل الصوتي التمييزي والبروسودي.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

المراجع:

- أبو الهيجاء، خلدون، ٢٠٠٦، **فيزياء الصوت اللغوي ووضوحه السمعي**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١.
- إيلوار، رونالد، ١٩٨٠، **مدخل إلى اللسانيات**، ترجمة: بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ط١.
- حجازي، محمود فهمي، ١٩٧٨، **مدخل إلى علم اللغة**، دار الثقافة، القاهرة، ط٢.
- حنا، سامي، ١٩٩١، **مبادئ علم اللسانيات الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١.
- الخولي، محمد علي، ١٩٩٠، **الأصوات اللغوية، النظام الصوتي للغة العربية**، دار الفلاح، عمان، ط١.
- زكريا، ميشال، ١٩٨٣، **الألسنية وعلم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢.
- سوسير، فردناند دي، ١٩٨٥، **فصول في علم اللغة العام**، ترجمة: أحمد الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١.
- شاهين، عبد الصبور، ١٩٩٣، **في علم اللغة العام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦.
- عمر، أحمد مختار، ١٩٨٥، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، ط٣.
- غازي، يوسف، ١٩٨٥، **مدخل إلى الألسنية**، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ط١.
- فابر، بول، ١٩٩٢، **مدخل إلى الألسنية مع تمارين تطبيقية**، ترجمة: طلال وهبة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١.
- مونان، جورج، د.ت.، **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، وزارة التعليم العالي، دمشق، ط١.
- الهاشمي، التهامي الراجي، ١٩٨٦، **توطئة لدراسة علم اللغة، التعاريف**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449